

نحو تعزيز دور النقابات في المجتمع

محمود الوهب

مقدمة (دواعي وجود التنظيمات المدنية المختلفة):

تعيش التجمّعات البشرية في حال من التوحّد والتناقض المتلازمين، إذ تفرض غايات الحياة العامة توحّد المجتمعات البشرية، وتعاونها المشترك لتوفير السبل الماديّة والروحية لحياة جماعية كريمة آمنة تتنامى باتجاه الأفضل.

أمّا التناقض، فمردّه في الغالب، إلى تباين الرؤية في الوصول إلى تلك الغايات، وكذلك في انطواء هذا التباين على مصالح استثنائية لهذا الفرد أو ذاك، لهذه الشريحة الاجتماعية أو تلك، سواء ضمن المجتمع الواحد، أم ضمن المجتمعات الكونية كلّها، وفي كثير من الأحيان لا يجد ذلك التناقض حلاًّ تحتكم إلى العقل والحوار الإنساني المتحضر، ما يؤدي إلى إشعال فتيل الحروب وإلحاق الأذى والدمار بالجميع.

إنّ كلّ ذلك تطلّب وجود تنظيمات معينة، تأخذ على عاتقها المساهمة في ضبط تلك التناقضات بما يكفل سلامة المجتمعات واستقرار عيشها ونموّها. وتتوزع تلك التنظيمات على طبقات وشرائح اجتماعية مختلفة، كما أنّها تتباين في أهدافها وتوجهاتها. فالأحزاب السياسية تنتطّع لإدارة مجتمعاتها بالكامل، أو لإعادة تنظيمها وفق رؤى محددة. بينما تهتمّ النقابات العمالية بالدفاع عن مصالح طبقتها المتنوّعة، وتعمل على انتزاع حقوقها المتجاوز عليها، وفي ظروف معينة يمتزج نضال النقابات الاجتماعي بالنضال السياسي. وتقترب من النقابات العمالية في الأهداف والتوجهات، التنظيمات النقابية المهنية والمنظمات الفلاحية. وثمة جمعيات ونواد مختلفة تهتم بقضايا اجتماعية جزئية متعددة.

إنّ هذه التنظيمات تساهم، كما أسلفنا، في إيجاد نوع من التوازن الاجتماعي الذي كثيراً ما يفنّده المجتمع بسبب طغيان السلطات أحياناً، أو طغيان طبقة اجتماعية على سواها من الطبقات. وأحياناً بسبب تفشي ظواهر مرضية، تلحق الأذى بالمجتمع كلّّه، كالفساد بأنواعه المختلفة.

بدايات التنظيم النقابي في سورية:

تعود بداية تكوّن النويّات الجينية الأولى للطبقة العاملة السورية إلى ثورة 1908 التي أطاحت بالسلطان العثماني عبد الحميد، ففي ذلك الوقت قام أول إضراب جماعي لعمّال السكك الحديدية في سورية ولبنان ضد الشركة الأجنبية مالكة الخطوط الحديدية آنذ للمطالبة بتحسين شروط العمل وزيادة الأجور. (عبد الله حنا – ذكريات النقابي جبران حلال ص11).

وفي عام 1909م صدر قانون عثماني منع القيام بالمظاهرات أو الإتيان بأي فعل أو حركة تخالف حرية العمل. كما منع تأليف النقابات في المؤسسات التابعة للرأسمال الأجنبي (المصدر السابق ص12)، وقد ظل ذلك القانون سائداً حتى عام 1935 من عهد الانتداب الفرنسي على سورية مستخدماً كأداة قمع في يد السلطات الاستعمارية.

كذلك يمكن الإشارة إلى أربعين ألف صانع من مهنة النسيج في مدينة حلب قد هبوا عام 1913 للمطالبة بزيادة أجورهم وتحسين شروط عملهم وقد خضع هؤلاء العمال لثلاثة أنيارٍ هي نير الرأسمال الوطني ونير الرأسمال الأجنبي ونير الاستعباد الإقطاعي العثماني الشرقي.

وبالطبع فقد سبق تلك النويات الأولى تقسيمات أخرى للعمل الحرفي في العهد الإقطاعي قامت بين المعلم والصانع والأجير على أسس الملكية من جهة وعلى الخبرة والمعرفة في أمور المهنة من جهة أخرى. ومما تجدر الإشارة إليه من جهة أخرى أن هؤلاء الحرفيون قد دخلوا في صراع عنيف مع ممثلي الإقطاعية العثمانية الشرقية، توج بما يعرف بثورة أيلول 1831 في دمشق (المصدر السابق ص13).

إن الطبقة العاملة بمفهومها العصري قد أخذت في التكوّن بعد انهيار الدولة العثمانية إذ ظهرت في سورية في السنوات الأولى للانتداب الفرنسي نحو 185 مؤسسة صناعية جديدة ووُسّعت نحو 319 مؤسسة قديمة صغيرة، وتتضوي في إطار تلك المؤسسات صناعات النسيج والمصابغ والصابون والأسمت والكونسروة والكبريت والسجاير. وعندئذ أخذت علاقات عمل جديدة تنشأ في سورية. وفي هذه المرحلة بالذات أو قبلها بقليل أخذت تنتشر في سورية بذور الأفكار الاشتراكية والنضالات النقابية، وفي هذه المرحلة أخذ النضال النقابي المطالب يقترن بالنضال الوطني ضد الاستعمار ومن أجل الاستقلال. وليست لدينا إحصائية رسمية عن عدد العمال السوريين في تلك المرحلة ولكنّ بعض المصادر تشير إلى أنه لا يتجاوز عشرات الألوف ومعظمهم متحدّر من أصول حرفية. ولعل تشكيل النقابات الأولى أخذ يظهر في النصف الثاني من الثلاثينيات.. أما الاتحاد العام لنقابات العمال فقد تشكّل في 22 آذار 1938 من نقابات حلب ودمشق وحمص وحمّص وقد احتفل العمال بعيد الأول من أيار على نحو علني في دمشق للمرة الأولى عام 1937، بينما شهدت بيروت أول احتفال علني بعيد أول أيار عام 1925 نظّمه حزب الشعب اللبناني (الشيوعي فيما بعد) الذي كان قد تأسس عام 1924، بالتعاون مع نقابة الدخان في بكفيا، أما أول احتفال عرفه المشرق كلّه للأول أيار فقد حدث في ضواحي بيروت عام 1907 أقامه عدد من المثقفين المتأثرين بالأفكار التقدمية في أوروبا.

مقاربة أولية لواقع التنظيمات النقابية في سورية:

إنّ التنظيم النقابي العمالي هو من أقوى التنظيمات النقابية في سورية وأقدمها وأكثرها عدداً، إذ ينضوي في صفوف اتحاد عمال سورية نحو 899654 ألف عامل بحسب وثائق المؤتمر الرابع والعشرين لاتحاد العام لنقابات العمال في سورية المنعقد أواخر عام 2002، يتوزعون على 2898 لجنة نقابية تتبع لنحو عشرين نقابة، تضم في ثناياها عشرات المهن الصناعية، وتعمل الغالبية العظمى لهؤلاء النقابيين في مؤسسات القطاع العام. ولاتحاد العمّال دور اجتماعي كبير في حياة العمال النقابيين يلامس أوضاعهم المهنية والمعيشية لجهة السكن والصحة والثقافة والراحة، إذ توفر صناديق المساعدات العمالية نحو مليارين ونصف المليار من الليرات السورية ينفق معظمها سنوياً. وتجدر الإشارة إلى الدور الذي تلعبه المرأة في هذه المنظمة المهمة بعد أن تزايدت حصتها في العمل والإنتاج، إذ بلغ عدد العاملات في اللجان النقابية 1747 نقابية يمثلن

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ الاتحاد العام لنقابات العمال مستقل في حياته الداخلية عن السلطة التنفيذية، وفي هذا الجانب يتمييز عن التنظيمات النقابية المهنية التي تقيدها وصاية السلطتين الحزبية والتنفيذية.

وللاتحاد دور سياسي بارز في حياة الشعب السوري كله، ولعل الظروف التي تعيشها سوريا منذ عشرينيات القرن الماضي قد فرضت على شعبها، ومن ضمنه العمال، التعبئة النضالية الشاملة لتحقيق الاستقلال السياسي الناجز. ولكن ما إن تحقق الاستقلال لسورية حتى فرض على شعبها صراع آخر مشابه، إنّه الصراع مع العدو الصهيوني الذي أوجدت له الدول الاستعمارية دولة إسرائيل. ومعروف أنّ إسرائيل ما تزال إلى اليوم تحتل هضبة الجولان السورية. ما أريد قوله إنّ الظروف السياسية العامة، تفرض، أحياناً، على التنظيمات النقابية وبعض مؤسسات المجتمع المدني أدواراً معينة كما تفرض تداخلاً ما بين النضال السياسي (الوطني) والاجتماعي. (وثائق المؤتمر الرابع والعشرين 2002)

دور الاتحاد العربي والعالمي:

لاتحاد نقابات العمال في سورية علاقات تعاونية عربية ودولية فهو شريك أساسي في الاتحاد العام لنقابات العمال العرب، ويقيم علاقات متينة مع اتحاد النقابات العالمي الذي يدعم قضايا شعبه وأمنه، ويلتزم الاتحاد بالعديد من الاتفاقيات التي تصدرها منظمة العمل الدولية، وتصادق سورية على 47 اتفاقية من ضمنها الاتفاقيات السبع الرئيسية التي تهتم بالحرية النقابية وبالمساواة في الأجر وبالعمل الجبري والتمييز وغير ذلك فسورية معودة في الطليعة، وهي تتقدم على دولة عظمى كالولايات المتحدة التي تأخذ على عاتقها اليوم نشر الديمقراطية في العالم.

التنظيمات النقابية المهنية:

في سورية إضافة للتنظيم النقابي العمالي تنظيمات نقابية مهنية كنقابة المعلمين التي تضم في صفوفها نحو 100 ألف معلمة ومعلم في مراحل التعليم كافة. وهناك نقابة المحامين البالغ عدد أعضائها تسعة عشر ألف عضو، وهناك أيضاً نقابات المهندسين 90000 مهندس نقابي، والأطباء البشريين 24000 وأطباء الأسنان 11000 والمهندسين الزراعيين 24000، وهناك اتحاد الكتاب العرب واتحاد الصحفيين واتحاد الفنانين التشكيليين اللذين يضمّان المئات فقط. وهناك نقابات صغيرة مثل نقابة الفنانين ونقابة المقاولين. ولعلّ هذه النقابات توفر لأعضائها رعاية أفضل على صعد مختلفة كالسكن والمعالجة الصحية وبيوت الراحة

عمال القطاع الخاص:

أشرت إلى أن اتحاد العمال السوري يضم في صفوفه نحو 900 ألف عامل، وتجدر الإشارة إلى أن عمال القطاع الخاص الذين يشكلون ثلاثة أضعاف العدد المذكور ما يزالون بعيدين عن التنظيمات النقابية، كما لا يزالون في معظمهم، بعيدين عن مؤسسة التأمينات الاجتماعية التي تؤمن للمسجلين فيها حقوقاً مهمة كثيرة ومتنوعة. فهؤلاء لا يتمتعون بالرعاية الاجتماعية التي ينعم بها إخوانهم. كما لا يلتزم أرباب العمل تجاه هؤلاء بالكثير من قوانين العمل ومنها عدم تشغيل الصغار وعدم التقيد بقواعد الأمن الصناعي وعدم توفير ظروف عمل مناسبة، ويخضع هؤلاء العمال لابتزاز أرباب العمل إذ يُرغمون على توقيع أوراق يتنازلون فيها عن حقوقهم التي تكفلها قوانين العمل السورية.

مهام ومطالب أمام النقابات:

بداية لا بد من ملاحظة أن جهات كثيرة، حكومية أو حزبية، تسعى لاحتواء هذه المنظمات التي تنضوي جميعها تحت اسم منظمات المجتمع المدني، لما لها من تأثير في حياة الناس وتوجهاتهم، وبالتالي لما لها من تأثيرات على السياسات التي يمارسها الحكام في العالم أجمع. إن عمليات الاحتواء المختلفة التي تتعرض لها منظمات المجتمع المدني تنال من استقلاليتها، ونشوّه أساليب عملها، وبالتالي تحول دون تحقيق أهدافها. ولذلك وجد في المؤتمر الأخير من يشير إلى أهمية تعزيز الحريات النقابية وإعادة النقابية المطالبة وشروط تحقيقها إلى الحياة النقابية بعد أن افترقتها طويلاً وبغض النظر عن المكتسبات الكبيرة التي تحققت. وثمة من يطالب بضرورة رفع الوصاية عن النقابات سواء كانت مباشرة أم غير ذلك.

يضع الاتحاد اليوم في مقدمة أهدافه، العمل على تحسين مستوى المعيشة للعاملين المنضوين في صفوفه من خلال مطالبة الحكومة بزيادة الرواتب والأجور، فالحد الأدنى للأجور لم يزل بحدود مئة دولار فقط، علماً بأن تكاليف المعيشة بحدودها الدنيا تتطلب 300-400 دولاراً. وثمة مطلب مهم، هو سن قانون للضمان الصحي يشمل العاملين جميعهم. ويطلب الاتحاد باستثمار أموال مؤسسة التأمينات الاجتماعية بما ينعكس إيجابياً على العاملين الذين يدفعون من لقمة أبنائهم لتلك المؤسسة. (مداخلة رئيس الاتحاد في المؤتمر الأخير). وثمة مطالب تؤكد مجابهة السلبيات والتجاوزات في العمل النقابي ومجابهة بيروقراطية الإدارات وتفردتها في اتخاذ القرارات، وأهمية مراجعة واقع التنظيم النقابي وطرق أدائه وأسلوب عمله بما يتوافق مع ما هو جديد (مداخلة نائب رئيس الاتحاد في المؤتمر الأخير).

الديمقراطية الشعبية (المحاسن والمساوي):

وتجدر الإشارة إلى أن سورية تأخذ في حياتها السياسية والاجتماعية بمبدأ الديمقراطية الشعبية الذي قد يغلب الجانب السياسي على الجوانب الأخرى. يمكن القول إن لهذا المبدأ محاسنه وله سوءاته أيضاً. فإذا كان من محاسنه أو من أهدافه الإسراع في التنمية من خلال تنفيذ خطط اقتصادية مركزية، وتأمين توازن محدد بين الطبقات أو الشرائح الاجتماعية المتناقضة، وكذلك توفير مستوى معيناً من الحياة الاجتماعية، وتحقيق الوحدة الوطنية التي تتقاطع رؤى أطرافها عند نقاط معينة، تفرضها الظروف السياسية المحيطة بسورية.

أقول إذا كان لمبدأ الديمقراطية الشعبية محاسن ذكرتها، فإنّ له سلبياته أيضاً ومنها تسلل البيروقراطية والروتين والمحاباة والموالاة والشكلائية في الانتخابات التي يفرضها اللون السياسي الواحد في مفاصل الإدارة وعدم الفصل في أحيان كثيرة بين السلطة الحكومية مالكة القرار وبين التنظيمات الشعبية صاحبة المصلحة في القرار ذاته. وتبرز هذه المطالب لدى النقابات المهنية التي تجيز قوانين تشكيلها لرئيس مجلس الوزراء أن يحل النقابة ومؤتمرها، ويستوجب التنبه إلى أنّ هذا الجواز قد استن أيام حوادث الإخوان المسلمين ومحاولاتهم زج النقابات المهنية في ذلك الصراع الذي استهدف رأس السلطة السياسية عن طريق العنف والإرهاب.

الحرية الديمقراطية جوهر العمل النقابي:

أختم أخيراً بما يراه إبراهيم بكري النقابي السوري المخضرم: إن قضية الحرية الديمقراطية والحرية النقابية هي حجر الزاوية في حياة العمّال وحياة منظماتهم النقابية. فكلما اتسعت هذه الحرية، وتوطدت، ساعدت منظمات العمال النقابية على أن تدافع بنجاح أكبر عن مطالب العمال الحيوية، ورفع مستوى حياتهم ومعيشتهم، كما أنها تساعد على تنظيم أكبر عدد من الشغيلة (آراء ومواقف ص7)